الأمم المتحدة
E/CN.17/2013/3/Add.5

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 July 2013
Arabic
Original: English

**لجنة التنمية المستدامة**
**الدورة العشرون**
١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣

## تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي لأوروبا

### أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير موجز المناقشات التي دارت حول متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق الدورة الخامسة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢ – ويعرض الموجز الملاحظات الرئيسية التي أدلى بها المشاركون في الدورة، ولا ينبغي فهمه على أنه يعكس المواقف التي وافقت عليها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

### ثانيا – متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣ – أدلى السيد مارك هال، المدير التنفيذي للمكتب الأوروبي التابع للمعهد الدولي للتنمية المستدامة، بكلمة لخص فيها بعض الدروس الأساسية المستخلصة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢، وأوضح آثارها على التنمية المستدامة في العملية الجارية لصياغة خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فما تحقق في ريو دي جانيرو هو أكثر من مجرد وثيقة ختامية حكومية دولية. وتكتسي الجهات التي شاركت في هذه العمليات والعمليات نفسها أهمية حاسمة في بناء عالم مستدام.

070813 070813 13-39272 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولم يعد زخم التنمية المستدامة أساساً في أيدي الحكومات المركزية، بل صار أيضا في أيدي جهات الاختصاص دون الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ونتيجة لذلك، فإن احتمالات إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة أصبحت أكثر تعقيداً، ولكن في نفس الوقت من المرجح أن تتحقق. والعمليات الحكومية الدولية بحاجة إلى زيادة التركيز على مسألة الإنصاف. وتتعاظم الحاجة إلى أن توفر أوروبا وأمريكا الشمالية دورا قياديا في هذه المسألة. وهناك إمكانات هائلة للعمل من جانب واحد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتحرك الشركات من جانب واحد ومن ثم تحصل على المزايا النسبية الأولى في استحداث التكنولوجيات المراعية للبيئة.

## ألف – فريق النقاش المعني بمستقبل الاستدامة: من الانتقال إلى التحوُّل

٤ – أدارت حلقة النقاش كلير دول.

٥ – أكد السيد عدنان أمين، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، أن قطاع الطاقة عنصر رئيسي في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ومن المحتمل أن يشهد الطلب على الطاقة زيادة كبيرة في المستقبل، وسيكون لقرارات الاستثمار المتخذة اليوم لتلبية ذلك الطلب آثار بعيدة المدى على مدى عقود. وغدت مصادر الطاقة المتجددة أكثر فأكثر عنصراً هاماً من عناصر إمدادات الطاقة، إذ إن تكاليفها بدأت تنخفض بسرعة. ورغم أن غالبية اقتصادات العالم تستند بالفعل إلى سياسة وطنية بشأن مصادر الطاقة المتجددة، فليس هناك مجموعة واحدة من السياسات؛ بل يتعين بالأحرى تكييف السياسات القائمة مع احتياجات كل بلد وظروفه. وتجتذب هذه التكنولوجيا استثمارات كبيرة على الصعيد العالمي، بما في ذلك في الاقتصادات الناشئة في بقاع من قبيل الصين وأفريقيا، ولا سيما في اقتصادات الشرق الأوسط الغنية بالوقود الأحفوري. وتشكل مبادرة الاتحاد الأوروبي المعنونة أوروبا عام ٢٠٢٠ إطاراً هاماً لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة. وتتطلب مواصلة تطوير مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة زيادة التعاون ومزيداً من التفكير الابتكاري والالتزام على المدى الطويل.

٦ – وشدد السيد ديفيد ستانرز، رئيس التعاون الدولي في الوكالة الأوروبية للبيئة، على أن تحقيق مستقبل أخضر وصحي يعتمد على ركائز الاقتصاد الأخضر الثلاث، وهي: كفاءة الموارد، وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود، ورفاه الإنسان. وقد أدخلت السياسة البيئية المنفذة في الاتحاد الأوروبي حتى الآن تحسينات كبيرة على حالة البيئة. ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات بيئية رئيسية. وعلاوة على ذلك، تضررت بعض المكاسب البيئية المحققة من جراء الاتجاهات الكلية، مثل التنمية الاقتصادية والنمو الديمغرافي وتغير أنماط التجارة والاستهلاك.

ولا تلبي أوروبا طلبها على الموارد الطبيعية باستخدام قاعدة مواردها، كما أن الاستهلاك العالمي غدا يفوق قدرات الكوكب. وفي هذا السياق، اقترحت المفوضية الأوروبية، في نهاية عام ٢٠١٢، برنامج عمل جديدا للبيئة لفترة عشر سنوات، بعنوان ”العيش في بحبوحة، ضمن حدود كوكبنا“. وتتمثل أهداف برنامج العمل في حماية وتعزيز الموارد الطبيعية للاتحاد، والتحول إلى اقتصاد أخضر قليل انبعاثات الكربون، وحماية المواطنين من الضغوط والمخاطر الصحية المتصلة بالبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد السيد ستانرز على أنه من المهم أثناء وضع خطة سياسة جديدة تعلم الدروس من الماضي واستخدام جميع المعلومات المتاحة. وينبغي تصميم الممارسات الإدارية التكييفية وآليات إبداء الرأي في شكل سياسات تيسيرا لتعديل المسار.

٧ - وأشار السيد تيم كامبِل، رئيس معهد عصر التوسع الحضري، إلى أهمية المدن باعتبارها شريكة في عملية التحرك صوب التنمية المستدامة. فالمدن، ومن ضمنها مدن كثيرة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تبحث عن حلول ابتكارية للتحديات الحضرية وتسعى للانخراط في تبادل نشط للغاية ومستمر للممارسات الجيدة. وتيسِّر عملية التعلم شبكاتٌ تضم جهات معنية مثل منظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص وجماعات الأحياء. ويجري تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة في طائفة واسعة من المسائل، مثل نظم النقل السريع، وسياسات تغير المناخ على الصعيد المحلي، وإدارة النفايات. ونتيجة لذلك، تتبوأ المدن موقع الصدارة في سياق وضع السياسات التي من شأنها أن تساعد على مواجهة تحديات التنمية المستدامة الحالية، لأنها كثيرا ما تكون أقرب إلى المشكلة وبإمكانها أن تتحرك بقدر أقل من القيود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدن بمثابة مختبرات للنهج الجديدة. كذلك يمكن أن تساعد التجارب المتوافرة لدى المدن الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية في تحديد سياسات فعالة.

٨ - وركز أوليفييه كاتانيو، أستاذ معهد الدراسات السياسية بباريس (مادة العلوم السياسية)، ومستشار سابق لدى وزير الزراعة بفرنسا في شؤون مجموعة الـ٢٠، على الصلات القائمة بين الأمن الغذائي والتجارة. وقال إنه على الرغم من عدم وجود وسيلة مثلى لمواجهة الجوع وسوء التغذية، فإن التجارة تدعم مختلف أبعاد الأمن الغذائي، مثل توافر الغذاء وسبل الحصول على الغذاء وسلامة الغذاء، واستقرار الإمدادات الغذائية، ولا سيما في أوقات الأزمات. فالتجارة تربط بين المزارعين والأسواق، في حين أن عدم كفاءة التجارة يؤثر سلباً في كامل سلسلة الإنتاج الغذائي. وأضاف السيد كاتانيو قائلا إن وجه التجارة ما فتئ يتغير، حيث إن أكثر من نصف حجم التجارة يتم حاليا ضمن سلاسل القيمة العالمية. وقال إن هناك حاجة إلى تحسين كفاءة سلاسل القيمة العالمية هذه من أجل تعزيز الأمن

الغذائي والمساهمة في نقل رأس المال والدراية إلى القطاعات الزراعية في البلدان النامية. وللأمن الغذائي دور مهم في تحقيق الأمن السياسي والاجتماعي.

٩ - وكشفت المناقشة التي أعقبت ذلك، والتي أدلى خلالها ما يزيد على عشرة ممثلين عن الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمجموعات الرئيسية ببيانات، عن وجود مجموعة واسعة من الرؤى الإضافية. وبرزت أيضا بعض المواضيع الرئيسية. وأثيرت النقاط التالية:

(أ) توفر الرسائل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أساسا مكينا لمواصلة العمل على تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الخطوات القادمة وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، والشروع في تلبية الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية، وإنشاء مؤسسات للتركيز على التنمية المستدامة، وإقامة مجموعة من الشراكات الجديدة. وينبغي أن تستند أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه على الأهداف والغايات الحالية؛

(ب) الحد من الفقر والاستدامة البيئية أمران مترابطان، وينبغي الجمع بينهما ضمن إطار عمل موحد لما بعد عام ٢٠١٥، على النحو الذي اقترحه الأمين العام؛

(ج) تم التأكيد على أهمية الابتكار في المساهمة في إرساء اقتصاد أخضر؛

(د) ينبغي الاعتراف بتنوع منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من حيث مستوى التنمية، ونطاق النماذج الاقتصادية، والظروف المناخية، وثرواتها من الموارد الطبيعية، ومجمل التحديات التي تواجه كل بلد، في أي إطار للسياسة العامة إذ لا يوجد حل واحد مناسب لجميع الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استغلال هذا التنوع لتجريب مختلف النهج لمعالجة هذه التحديات؛

(هـ) تم التأكيد على الحاجة إلى إقامة مجتمعات شاملة ومنصفة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛

(و) يمتلك القطاع العام موارد محدودة وينبغي التركيز بشكل أكبر على أهمية دور القطاع الخاص؛ ومع ذلك، فإن السياسة الحكومية أمر أساسي في تهيئة الإطار المؤسسي وحوافز الاستثمار اللازمة لكفالة مساهمة القطاع الخاص نفسه؛

(ز) تم أيضا إبراز الروابط بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وبين الصحة؛ وذُكر تغير المناخ والتحضر باعتبارهما من العوامل التي يحتمل أن تزيد من المخاطر الصحية. واستشهد بالآثار الضارة لسياسات التقشف التي تم تنفيذها في مجال الصحة في بعض اقتصادات المنطقة كمثال على هذه الروابط؛

(ح) قُدمت أمثلة محددة على شتى السياسات المنفذة مؤخرا في مجالات البيئة والعمالة والتعليم لجعل الاقتصادات أكثر استدامة، والبعض منها يدخل ضمن إطار عمل أوروبا عام ٢٠٢٠؛

(ط) تم إبراز الحاجة إلى إزالة الدعم المقدم للوقود الأحفوري أو خفضه باعتبار ذلك تغييراً سريعا في السياسات العامة قد يكون له تأثير مباشر عن طريق تغيير سلوك المستهلكين؛

(ي) من شأن تعزيز الاستدامة عن طريق زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة أن يزيد في أمن الطاقة الذي هو هدف آخر مهم في حد ذاته. وفي هذا الصدد، تشكل مبادرة الأمين العام ''توفير الطاقة المستدامة للجميع'' إطاراً هاماً؛

(ك) تم إقرار تحدي القضاء على الجوع الذي أعلن عنه الأمين العام بهدف جعل القضاء على الجوع من الأولويات القصوى للحوكمة على الصعيد العالمي. وذُكرت الحاجة إلى إرساء سلاسل قيمة محلية وإقليمية بدلاً من الاقتصار على سلاسل قيمة عالمية لضمان الأمن الغذائي؛

(ل) أُبرز دور الأمن الغذائي وأهمية القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وكذلك أهمية الزراعة المستدامة؛

(م) جرى التأكيد على أهمية قطاع الغابات في إيجاد نموذج مستدام ودور هذا القطاع في خطة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(ن) أُفيد بأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أغفلت ذكر الصلة القائمة بين الاستدامة البيئية والأمن السياسي، على أهميتها. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية إدراج حقوق الإنسان في صياغة إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(س) أُشير إلى أن التحديات الماثلة هي أكثر من مجرد تحديات تكنولوجية، وأن الحلول ينبغي أن تشمل الابتكار الاجتماعي وتحقيق نقلة نوعية باعتماد نماذج أخرى لتسيير الأعمال؛

(ع) تم الاعتراف بارتفاع مستوى التحضر في المنطقة، وجرى إبراز التحديات الخاصة الناجمة عن عملية التحضر فيما يتعلق بالتنمية المستدامة؛

(ف) من المهم أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا تبادل المعارف في مجال إدارة البيئة الحضرية والنقل الحضري المستدام والبناء والتصميم الحضري؛

(ص) جرى التأكيد على الحاجة إلى اعتماد نهج إقليمي تجاه التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أشير إلى دور اللجنة في مساعدة دولها الأعضاء في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالات الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء والاستثمار في التكنولوجيات المراعية للبيئة والبنى الأساسية اللازمة لإضفاء طابع مراعاة البيئة على جميع القطاعات الاقتصادية؛

(ق) جرى التأكيد على أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن المؤشرات الإحصائية وتم الاعتراف بدور اللجنة مستقبلاً في وضع مؤشرات جديدة بشراكة مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ر) تم التنويه بجدوى اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية كنموذج لمعالجة القضايا الإقليمية عن طريق زيادة مشاركة الجمهور؛

(ش) تم الاعتراف بأهمية مبادرة التعليم من أجل التنمية المستدامة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في زيادة الوعي بشأن قضايا الاستدامة؛

(ت) ذُكرت مساهمة كل من استعراضات أداء اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالي البيئة والابتكار والأنشطة البرنامجية الأخرى الرامية إلى الترويج لمسائل التنمية المستدامة، من قبيل التلوث وتقييم الأثر البيئي ومعالجة النفايات وإدارة المياه والمعايير الزراعية والنقل المستدام؛

(ث) أعربت عدة منظمات عن اهتمامها بالعمل مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الترويج لبناء اقتصاد أخضر؛

(خ) بصورة أعم، على اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تركز على الأنشطة الملموسة والموجهة نحو تحقيق النتائج، وأن تركز في عملها على تبادل الخبرات بين جميع الدول الأعضاء وتبادل أفضل الممارسات.

## باء – فريق النقاش المعني بإدارة التنمية المستدامة: الآثار الإقليمية والآفاق المستقبلية للبنيان المؤسسي لما بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٠ – أدارت حلقة النقاش السيدة دول.

١١ – وشدد نيبويشا كالاوديروفتش، مستشار الشؤون الخارجية لرئيس وزراء الجبل الأسود، في خطابه على الحاجة إلى ضمان التكامل الفعال بين جميع ركائز التنمية المستدامة

الثلاثة في عملية إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى. ولا بد من إيجاد قدر أكبر من التكامل الرأسي ضمن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، من اللازم ضمان تنسيق واتساق أكثر متانة وفعالية في المداولات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية بشأن التنمية المستدامة. وينبغي إقامة نظام عالمي للرصد المنتظم من أجل متابعة ما تحقق من التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي هذا السياق، فإن للجان الإقليمية دورا يتعين أن تضطلع به لتحقيق هدفين هامين هما: (أ) زيادة توحيد المساهمات الوطنية في المداولات العالمية؛ (ب) ومواصلة رصد التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تحقيق الاستدامة. ومن أجل إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، يتعين أن تنخرط جميع بلدان المنطقة وتساهم في عملية التنمية المستدامة بطريقة عملية. وقال إن الجبل الأسود، بالتعاون مع بلدان المنطقة، والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والوكالات الإنمائية الدولية والمانحين الثنائيين، وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، ملتزم بإنشاء مركز للتنمية المستدامة.

١٢ - وأشار إنريكو جيوفانيني، رئيس المعهد الوطني الإيطالي للإحصاءات ورئيس مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، إلى ضرورة إجراء تحسينات كبيرة في النظم الإحصائية ونظم الرصد. ولإنشاء نظام مناسب للرصد والتقييم بغرض قياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي كخطوة أولى وضع منهجية ملائمة وتوفير الخبرة الكافية والموارد المالية والبشرية اللازمة. ولا تزال هناك العديد من البلدان والمجالات الإحصائية التي لا تتوافر بشأنها حتى البيانات الأساسية أو تكون ذات نوعية رديئة. ومن الأهمية بمكان إشراك الإحصائيين في تحديد أهداف التنمية المستدامة في مرحلة مبكرة. وقد أثبتت التجربة المكتسبة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية أن نقص الاستثمار في مجال الإحصاءات قد يؤدي إلى نقص البيانات المقارنة. واعتمد العديد من البلدان والمنظمات الدولية منذ عام ١٩٩٢ شتى النهج لوضع مجموعات من المؤشرات بغرض قياس التنمية المستدامة، وهو ما زاد من صعوبة مقارنة النتائج وصار من العسير التحقق من سير البلاد على طريق التنمية المستدامة أم لا. ولمواجهة هذا التحدي، وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إطاراً مفاهيمياً لتنسيق النهج المتبعة. وعقد رؤساء المكاتب الإحصائية لبلدان المنطقة العزم على اعتماد إطار إلى جانب بعض المؤشرات المقترحة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويمثل هذا العمل مساهمة قيمة في العملية الجارية لتحديد أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات ذات الصلة بها. ومما يكتسي أهمية أساسية أن تكون أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة بها قابلة للقياس. وسيكون قياس التنمية المستدامة أكثر تعقيدا من قياس

الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، من المهم أن يؤخذ بعين الاعتبار العمل المفاهيمي الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعند وضع أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تواصل اللجنة مواءمة الإطار والمؤشرات مع الغايات الفعلية مع ربطها بالأهداف. ومن الأهمية بمكان أيضاً إيجاد طرق بسيطة لشرح المسائل المعقدة (مثل التكافؤ فيما بين الأجيال) لجمهور غير متخصص، وربط مفهوم الاستدامة الطويلة الأجل بالقضايا ذات الأهمية السياسية الحالية، مثل الضعف والرفاه المستدام والمنصف.

١٣ - أبرز فلاديمير زخاروف، مدير معهد التنمية المستدامة التابع لمجلس المجتمع المدني في الاتحاد الروسي، الحاجة إلى تشجيع تحرك واسع نحو التنمية المستدامة من أجل إحراز تقدم ملموس على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ومن الضروري مشاركة الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، ينبغي ضمان مشاركة نشطة من جانب المجتمع المدني، بما فيها المنظمات العامة الموسعة ومؤسسات التنمية المستدامة المختصة. وينبغي الاضطلاع بأنشطة لتوعية الجمهور العام وإيجاد الحوافز للمشاركة. ومن الممكن توعيتهم أيضا بطرق مبتكرة، مثلا باستخدام التراث الثقافي وأيضا البيئي كعامل محفز، وإيصال الرسائل الأساسية عن طريق المناسبات الكبيرة، مثل الألعاب الأولمبية، أو عن طريق الممارسات التجارية. وينبغي إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل العامة والاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، ينبغي استخدام مفهوم ''الفرص السانحة'' للقيام بإجراءات محددة. وهناك حاجة لتكييف خطة التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة مع السياقين الإقليمي والوطني، مع مراعاة الحالة الخاصة للبلدان الغنية بالثروات الطبيعية، مثل البرازيل والاتحاد الروسي.

١٤ - وأكد يان دوسيك، المدير بالنيابة والممثل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإقليمي لأوروبا، على الشكل المعزز الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث أصبحت الجمعية البيئية للأمم المتحدة التابعة للبرنامج هيئة إدارية جديدة. وكان من المتوقع أن يوسِّع البرنامج، عن طريق برنامج عمله (للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥) وولايته الجديدة، نطاق أنشطته على الصعيدين الإقليمي والوطني فيما يتعلق بالحوار بشأن السياسات العامة وبناء القدرات وتنفيذ مشاريع محددة. وسينجز البرنامج مزيدا من السياسات والمنتجات عن طريق تعزيز التعاون مع البلدان والشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيركز العمل المشترك على تحديد المجالات والأولويات الرامية إلى تمكين بلدان المنطقة الأوروبية وهي في طريقها نحو ترسيخ الاستدامة البيئية. وفيما يتعلق بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، قال السيد دوسيك إنه ينبغي تصميمه

بحيث يجتذب مشاركين رفيعي المستوى من البلدان وكذلك أصحاب المصلحة المتعددين، ويتسم بطابع تفاعلي. وينبغي إرساء العنصر الإقليمي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى على أساس المنتديات والمحافل القائمة لتجنب إنشاء منتديات جديدة وتكرار الأنشطة. ويمكن توسيع نطاق عملية ''البيئة في أوروبا''، التي يمكن استخدامها لهذا الغرض، لتشمل ركيزتي التنمية المستدامة الأخريين. وأفاد السيد دوسيك أيضا بأن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون قابلة للقياس وأن تأخذ في الاعتبار الأهداف والمؤشرات القائمة ذات الصلة، بما فيها الأهداف والمؤشرات الواردة فعلا في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وأهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين وغيرها. وتحديد أنجع السبل لربط أهداف التنمية المستدامة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في مداولاته.

١٥ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، تناول المشاركون المسائل التالية: طرائق إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى؛ وتحديد أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة، وكذلك صلاتها بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والبعد الإقليمي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وأهداف التنمية المستدامة، ومشاركة أصحاب المصلحة. وفيما يلي النقاط التي أثيرت في هذا الصدد:

(أ) عند إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستخلصة من لجنة التنمية المستدامة. فاللجنة كانت تعنى بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة، وكانت بمثابة الملتقى التفاعلي العالمي الوحيد للجهات الفاعلية الحكومية وغير الحكومية، وكانت توافق على توصيات السياسات العامة لمواصلة تعزيز تنفيذ خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين؛

(ب) ينبغي مع ذلك تلافي تكرار أي إخفاق واجهته لجنة التنمية المستدامة عند إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وكثيرا ما تأخذ وزارات البيئة زمام القيادة، مما يحول دون تحقيق التكامل المتوازن بين ركائز التنمية المستدامة. ولم تكن اللجنة فعالة في ضمان التنفيذ والرصد الكاملين لخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين؛

(ج) ينبغي أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى بمثابة منبر نشط مرتبط ارتباطاً مباشراً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يعمل على مستوى سياسي أرفع (الجمعية العامة للأمم المتحدة) على فترات منتظمة (النموذج الهجين)، لضمان أعلى مستوى

من التوجيه السياسي اللازم للتصدي لتحديات التنمية المستدامة وتحقيق التكامل المتوازن بين أبعادها الثلاثة؛

(د) ينبغي أن يكون للمنتدى السياسي الرفيع المستوى خطة عملية المنحى وآلية استعراض قوية؛

(هـ) لا تزال الطرائق المحددة للارتباط بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحاجة إلى المناقشة في إطار المفاوضات الجارية في نيويورك. وشملت الخيارات الممكنة اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على المستوى الوزاري في دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي فترات منتظمة على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مباشرة بعد المناقشة العامة للجمعية العامة التي تجري في أيلول/سبتمبر، لتيسير مشاركة عالية المستوى. ولا ينبغي أن يسعى المنتدى إلى أن يصبح مجلسا آخر أو يصدر توجيهات إلى الدول الأعضاء؛

(و) لا ينبغي إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى كهيكل جديد موغل في البيروقراطية. ويتعين استخدام عمليات الأمم المتحدة ومؤسساتها الموجودة بطريقة أفضل لتحقيق الاتساق بين السياسات وتمهيد الطريق لإجراء مناقشات موضوعية أكثر تكاملا وتماسكا. وينبغي أن يثري برنامج الأمم المتحدة للبيئة مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالقضايا البيئية؛

(ز) ينبغي أن يتلاقى الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة وعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في النهاية في إطار واحد. وبشأن هذا الموضوع، ينبغي أن يعكس أي اقتراح يخص أهداف التنمية المستدامة الأهداف الشاملة والمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة الثلاثة، أي القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ح) ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة ذات طابع عالمي ويمكن تطبيقها عالمياً على جميع البلدان، ومحدودة العدد، وعملية المنحى ويسهل إيصالها للناس. وقد أُبدي تحفظ من توسيع نطاق مفهوم التنمية المستدامة بإدراج قضايا مثل السلام والأمن في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ط) أُبرزت أهمية مراعاة طرق قياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وينبغي إنشاء آلية منتظمة لرصد ما تحقق من هذه الأهداف، ويمكن للجان الاقليمية أن تؤدي دوراً هاماً في هذا المسعى؛

(ي) قد لا يكون قياس البعدين الإقليمي والعالمي بنفس المؤشرات أمراً يسيرا. لذا لا بد من توخي قدر من المرونة لتؤخذ في الاعتبار الظروف الإقليمية والوطنية عند وضع الغايات والمؤشرات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ك) تتيح اجتماعات التنفيذ الإقليمية التي تنظمها اللجان الإقليمية أرضية مفيدة لتبادل وجهات النظر بشأن التنمية المستدامة والخبرات المكتسبة من أفضل الممارسات. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستخلصة من هذه الاجتماعات عند التطرق للهيكل المؤسسي للمساهمات الإقليمية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ل) على اللجان الإقليمية أن تضطلع بدور قوي ونشط في عمليتي المنتدى السياسي الرفيع المستوى وأهداف التنمية المستدامة على السواء، وأن تعمل أيضاً كحلقة وصل بين المستويين العالمي والوطني. وبوسع اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تواصل تسهيل المناقشات حول القضايا التي تخص المنطقة بغية المساهمة في عمل المنتدى؛

(م) ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضا دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة. فاللجنة مجهزة بجميع الأدوات (بما في ذلك استعراضات الأداء في مجال الابتكار، وموجزات الإسكان، واستعراضات الأداء البيئي)، التي يمكن أن تيسِّر بكفاءة تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات. وتتبوأ اللجنة الاقتصادية لأوروبا موقع الصدارة في تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (من خلال الاتفاقية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية)، ومن ثم فهي نموذج يمكن أن تحتذي به مناطق أخرى، مثل منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ن) ينبغي مواصلة التعاون الكفء مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الشركاء في المنطقة؛

(س) أُعرب عن آراء مختلفة بشأن تنظيم الاجتماعات الإقليمية للمساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وأيد بعض المشاركين مواصلة تنظيم الاجتماعات الإقليمية التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الجهات. وشُدد على أن الاجتماعات الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا يمكن أن تتيح فرصة فريدة لبحث القضايا الحاسمة المحتملة في مرحلة مبكرة قبل المناقشات العالمية؛

(ع) من حيث المبدأ، ينبغي تجنب الإكثار من الاجتماعات الإقليمية. واقترح أيضا النظر في إنشاء آلية إقليمية فقط بعد الانتهاء من الإعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وأثيرت أسئلة حول الجدوى من عقد الاجتماعات الإقليمية في حد ذاتها؛ واقترح استخدام الآليات والمنتديات القائمة بدلا منها؛

(ف) ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يجتذب ممثلين ذوي إسهام في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ويمكن أن يكون نموذج المشاركة الشاملة للجنة التنمية المستدامة بمثابة نقطة انطلاق، ويمكن أيضا استكشاف نماذج أخرى لمشاركة المجتمع المدني من أجل تجنب الازدواجية بالاستفادة من الهياكل القائمة (مثل الاتفاقية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية)؛

(ص) أُعرب عن فكرة أن يكون هناك ممثل للأجيال القادمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتعزيز التكافؤ بين الأجيال؛

(ق) أُبرزت أهمية المشاركة النشطة للمجموعات الرئيسية ومساهمتها في الاجتماعات التنفيذية الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من الاجتماعات. واقتُرحت مواصلة الأخذ بهذا النهج؛

(ر) ينبغي أن يشرك المنتدى السياسي الرفيع المستوى جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لتمكينها من تبني القرارات وتنفيذها في أعمالها، مما سيوطد دور الشراكات والالتزامات الطوعية ويعزز التنفيذ. وجرى التأكيد على الأدوار الخاصة التي يضطلع بها أصحاب المصلحة، مثل الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والنساء.